

## حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

وهو المعتمد للتغريب نهاية ومغني قوله ( بخلاف سائر العيوب ) أي فإن الخيار لها  
ولسيدها على ما مر في شرح قول المصنف ويتخير بمقارن جنون الخ اه .  
ع ش قوله ( سواء هنا أيضا ) الظاهر أنه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة الخ  
اه .  
سم قوله ( نعم حكم النسب هنا وكونها الخ ) وفاقا للنهية والمغني هنا دون ما سبق كما  
مر قوله ( وكونها الخ ) عطف على النسب قوله ( وكونها أمة ) أي ظهورها أمة على خلاف  
الشرط وقوله وهو الخ والحال هو الخ قوله ( كهو ثم ) أي كالحكم في اشتراط نسبه أو حرته  
قوله ( والخيار فيهما الخ ) عبارة النهاية فلكل منهما الفسخ فورا ولو بغير قاض اه .  
قال ع ش أي بأن يقول فسخت النكاح اه .  
قوله ( في هذه ) أي فيما إذا بانت دون ما شرط وقوله دون ما قبلها أي فيما إذا بان دون  
ما شرط .  
قوله ( واختلاف المرجحين ما إذا بانت الخ ) أي المشار إليه بقوله على الأوجه وعلى  
مقابله الخ وهذا عطف على قوله جريان الخ قوله ( دون ما إذا بانت الخ ) محل تأمل فإن  
المرجحين مختلفون فيها أيضا بل قضية المتن ثبوت الخيار فيها اللهم إلا أن يكون مراده  
المرجحين من المتأخرين اه .  
سيد عمر قوله ( وتزيد الثانية ) أي صورة اختلاف المرجحين فيما لو بان قنا دون ما إذا  
بانت أمة الخ قوله ( بتضررها ) أي الزوجة فيما إذا بان الزوج قنا وقوله بخلافه أي الزوج  
فيما إذا بانت الزوجة أمة قوله ( ولم يشرط ذلك ) إلى قوله وأما الثاني في المغني إلا  
قوله كما علم منه إلى فلموافقته وإلى قول المتن والمؤثر في النهاية إلا ذلك القول قول  
المتن ( فبانت كتابية ) أي في الأولى بشرطه اه .  
مغني قول المتن ( أو أمة ) أي أو مبعضة نهاية ومغني قوله ( فلم يكن ) أي لم يوجد وصف  
الكتابة قول المتن ( أو عبدا ) أي وقد أذن له سيده في النكاح نهاية ومغني قوله ( وهي  
حرة ) أخرج الأمة وفارق ما سبق في الشرط على جزم بعضهم بأن الشرط أقوى اه .  
سم قوله ( أما الأول ) وهو قوله معيба وقوله للغالب الخ أي فحيث أخلف ثبت لها الخيار  
وقوله وأما الثاني هو قوله أو عبدا اه .  
ع ش قوله ( واعتمد جمع الخ ) عبارة النهاية وما ذكره أي المصنف هو المعتمد وإن اعتمد  
جمع الخ قوله ( نص الأم ) ونقله البلقيني وقال أنه الصواب المعتمد لأنها قصرت بترك البحث

وهذا هو الظاهر كما جزم به في الأنوار كالغزالي اه .

مغني قوله ( ورد ) أي تعليل الجمع بالقياس المذكور وقوله وكالفسق عطف على قوله كما لو  
طنها الخ وقوله ويرد أي تعليلهم بالقياس على الفسق قوله ( لا سيما بعد التوبة ) أظره  
إذا كان الفسق بالزنى سم على حج وقضية الفرق بما ذكر أن الفسق لو كان بالزنى ثبت لها  
الخيار اه .

ع ش قوله ( في الفسخ ) إلى قوله ولو وطء زوجته في المغني إلا قوله على تناقض إلى  
المتن وقوله وهو وكيل عن سيدها .

قوله ( فيسقط ) من الإسقاط وفاعله ضمير الفسخ بالخلف وقوله قبل الوطاء الخ حال منه  
وهذا أحسن من قول سم ما نصه قوله فيسقط المهر أي بالفسخ وقوله قبل الوطاء الخ أي